



لماذا يتحول غير المسلمين لمصارف التمويل الإسلامية؟

أنشأ المهاجرون المسلمون في بريطانيا مطاعم “الحلال” التي خلقت جمهوراً لها حتى من غير المسلمين.

ألهمت هذه التجربة المجال المصرفي.

يقول بنك الريان – أكبر بنك تجزئة متوافق مع الشريعة الإسلامية في بريطانيا – إن نسبة العملاء غير المسلمين زادت بحيث أصبحت 1 إلى 3 مسلمين بعد أن كانت 1 إلى 8 في 2010.

بنك لندن والشرق الأوسط (blme) – بنك آخر يقدم حلولاً مصرفية إسلامية – إن “الغالبية العظمى” من عملائه لا يدينون بالإسلام.

قد يبدو منع البنك من دفع الفائدة خياراً مستبعداً للمدخرين، وهذه الممارسة محظورة بموجب تعاليم الشريعة الإسلامية. وبدلاً من ذلك، تستثمر البنوك الإسلامية الودائع وتعيد جزءاً من الأرباح، بما يعادل نفس المقدار المالي وهذا ما يهم المدخرين.

بعض العملاء غير المسلمين ينجذبون إلى مثل هذه المصارف “التقية” لأسباب أخلاقية، لأن تعاليم الشريعة الإسلامية تمنع الاستثمار في أسهم تعتبرها محرمة مثل الأسلحة والكحول والتبغ.

سيمون ووكر رئيس مبيعات التجزئة في بنك الريان، يقارن شركته بالبنك الخيري أو جمعية بناء البيئة، التي تطرح نفسها في السوق كبديل أخلاقي، ربما قد تكون أكثر إقناعاً بسبب أسعارها التنافسية. الأموال المودعة لمدة عامين في بنك الريان تعود بمردود ربحي تصل نسبته إلى 2.32% مما يجعلها أفضل صفقة مطروحة في السوق وفقاً لتقدير مؤسسة البيانات Moneyfacts.

بالإضافة إلى ذلك، تجلب مواقع مقارنة الأسعار العملاء الذين لا يهتمون لأمر الصيرفة الإسلامية، مما يفسر نسبة الـ 90% من المدخرين الذين فتحو حسابات وودائع محددة المدة مع بنك الريان في العام الماضي وكانوا من غير المسلمين.

كيف يمكن للبنوك الإسلامية حديثة العهد أن تتغلب على السوق؟



يتم توجيه العوائد إلى حسابات الإدخار العادية من قبل بنك إنجلترا بسعر الفائدة الأساسية والتي وصلت لأدنى مستوياتها في عام 2009.

ولا تتبع الحسابات الشرعية معدل سعر الفائدة الأساسي بشكل دقيق، كما لا تستفيد البنوك الإسلامية مباشرة من التسهيلات الكمية (التي يقوم بنك إنجلترا بموجبها بإصدار أموال لشراء أصول من المؤسسات المالية) ، لأنه لا يوجد أي مرفق أو منتج متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن الواضح أن البنوك الإسلامية تدفع ثمن حساباتها الإدخارية السخية من خلال تقديم صفقات أسوأ بكثير في حالة الإقراض. إن خطة الريان للشراء المنزلي (نسخة الرهن العقاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) تكلفتها 4.24% في العامين الأولين ، أي ما يقارب ضعف متوسط السوق. وعلى الرغم من ذلك ، فإن 12% من العملاء الذين يشترون المنازل عن طريق بنك الريان هم من غير المسلمين.

هناك رأي مخالف يتبناه بعض الخبراء في الشريعة الإسلامية ولا تحبذ الطريقة التي تدار بها المالية الإسلامية الحديثة. يقول الخبير الاستشاري طارق الديواني إن البنوك تقوم بابتكار الثغرات لبيع المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي هي في الأساس نفس المنتجات في البنوك الأخرى.

ويضيف الديواني إن مبدأ التمويل الإسلامي قام من 1400 سنة على الملكية المتبادلة وتقاسم الأرباح، ومعظم الودائع الشرعية تعيد معدلا محددًا مماثلا للفائدة ليست حصة من الأرباح الفعلية المكتسبة.

إذا كان هذا الأمر صحيحا ، فقد لا يشكل عائقا أمام معظم المدخرين.

جدير بالذكر أن الأصول في بنك الريان تضاعفت خمس مرات خلال الفترة من 2013 - 2017 وإذا استمرت عمليات تحول غير المسلمين إلى الصيرفة الإسلامية فمن المؤكد أنها ستصل لمعدلات نمو أكبر.